



الجمهورية العربية المتحدة

الجريدة الرسمية

(العدد ٣٠١) الصادر في يوم الجمعة ٩ رمضان سنة ١٣٨٥ - ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٥ (السنة الثامنة)

محتويات العدد

رقم الصفحة

قوانين :

- قانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ بفرض ضريبة إضافية للدفاع والقوانين المعللة له ١٦٦٥
- قانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الإيراد والقوانين المعللة له ١٦٦٦

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة :

- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٤٧١٦ لسنة ١٩٦٥ بتعيينات بوزارة الزراعة ١٦٦٦

بفرض ضريبة إضافية للدفاع والقوانين المعللة له في الحدود وبالنسب الآتية :

٢,٣,٥٪ من الوعاء السنوي الخاضع للضريبة المذكورة المفروضة على كل من الأراضي الزراعية وإيرادات رموس الأموال المنقولة والأرباح التجارية والصناعية وأرباح المهن غير التجارية

١/٢٪ من الوعاء السنوي الخاضع للضريبة على المرتبات وما في حكمها والأجور والمكافآت إذا كان الوعاء السنوي ٤٠٠ جنيه فأقل ، أما إذا زاد الوعاء عن ذلك فتكون الزيادة في السعر بالنسب الآتية :

١٪ عن الـ ٤٠٠ جنيه التالية .

٢٪ عما زاد عن ذلك .

قانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٥

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ بفرض ضريبة إضافية للدفاع والقوانين المعللة له

بأسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

هادي - تزد ضريبة الدفاع المقررة بالقانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦

مادة ٢ - يعمل بهذا القانون اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦٦ ، ويستثنى من ذلك الزيادة المفروضة على الأرباح التجارية والصناعية وأرباح المهن غير التجارية قسري اعتباراً من كل سنة مالية تنهى في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٥ أو بعد هذا التاريخ، وبالنسبة للزيادة في الضريبة المفروضة على المرتبات وما في حكمها والأجور والمكافآت فيعمل بها اعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ نشر هذا القانون .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ولوزير الخزانة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٨ رمضان سنة ١٣٨٥ (٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦٥)

جمال عبد الناصر

قانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٥

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الإيراد والقوانين المعدلة له

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ١١ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الإيراد والقوانين المعدلة له ، النص الآتي :

” مادة ١١ - يحدد سعر الضريبة بعد استبعاد المبالغ المشار إليها في المادة التاسعة من الإيراد الكلي الصافي على الوجه الآتي :

جنيه لغاية جنيه

الشرية الأولى	...	أكثر من	١٠٠٠	معفاة
» الثانية	»	»	١٠٠٠	١٥٠٠
» الثالثة	»	»	١٥٠٠	٢٠٠٠
» الرابعة	»	»	٢٠٠٠	٣٠٠٠
» الخامسة	»	»	٣٠٠٠	٤٠٠٠
» السادسة	»	»	٤٠٠٠	٥٠٠٠
» السابعة	»	»	٥٠٠٠	٦٠٠٠
» الثامنة	»	»	٦٠٠٠	٧٠٠٠

جنيه لغاية جنيه

الشرية التاسعة	...	أكثر من	٧٠٠٠	٨٠٠٠
» العاشرة	»	»	٨٠٠٠	٩٠٠٠
» الحادية عشرة	»	»	٩٠٠٠	١٠٠٠٠
» الثانية عشرة	»	»	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠

وتسقط كسور الجنيه من الإيراد الكلي الصافي عند تطبيق السعريه.

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦٦ عن إيرادات سنة ١٩٦٥ والسنوات التالية ، ولوزير الخزانة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٨ رمضان سنة ١٣٨٥ (٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦٥)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٤٧١٦ لسنة ١٩٦٥

بتعيينات بوزارة الزراعة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة ؛

قرر :

مادة ١ - عين كل من :

(١) السيد / عبد الحميد بدر رضوان ، مديراً عاماً للإدارة العامة للشئون الإدارية وشئون العاملين بوزارة الزراعة بالدرجة الأولى .

(٢) السيد / أنور نجيب عريان ، مديراً عاماً للإدارة العامة للشئون المالية بوزارة الزراعة بالدرجة الأولى .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٦ شعبان سنة ١٣٨٥ (١٩ ديسمبر سنة ١٩٦٥)

جمال عبد الناصر